دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

السيد / رئيـــس مجلـــس الأمـــة **المحترم**

تحيـــة طيبـــة وبعـــــــد

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضـــــافة مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لســـنة ٢٠١٦ في شـــأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء، برجاء التفضـــل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح

د. هشام عبدالصمد الصالح

د. هشام الصالح
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ويوزع على الأعضاء

١٩/٩/٢٠٢١

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء

بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة٢٠١٦ المشار إليه نصها الآتي:

"يستفيد المواطن من دعم تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في حدود منزلين اثنين أو منزل وشاليه ملك، وتطبق أسعار الاستهلاك الحقيقية دون دعم على ما عداهما."

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

دولة الكويت

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦
في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء

أكدت دراسات مختصة وتصريحات رسمية أن الحكومة الكويتية تدفع حوالي (٢،٨٤) مليار دينار كويتي سنوياً كدعم لإنتاج الكهرباء والماء، وأن الاستهلاك المحلي قد ينمو بمعدل ثلاثة أضعاف في ظل هذا الوضع بحلول عام ٢٠٣٥، بينما يمكن أن يرتفع حجم الدعم ليصل إلى(٧،٦٤) مليار دينار كويتي.

وقد جاء ارتفاع رسوم الكهرباء والماء كجزء من برنامج ترعاه الدولة بهدف خفض الاستهلاك وزيادة الإيرادات غير النفطية والعمل على تقليص الدعم.

وقد استثنى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ السكن الخاص من أحكامه التي رفعت تعرفة وحدتي الكهرباء والماء بحسب حجم الاستهلاك ومختلف الاستعمالات (حكومي، استثماري، تجاري، صناعي أو زراعي)

ويجدر التنويه إلى أن السكن الخاص يمثل (٤٠) في المائة من مجموع الاستهلاك.

وإذا كانت المادة (٢) من ذلك القانون قد أجازت منح حوافز لمن يساهم من المواطنين في ترشيد الاستهلاك على أن تحدد اللائحة التنفيذية قواعد وضوابط هذه الحوافز، فإن المادة (٣) من القانون ذاته نصت على معاملة الكويتي المستأجر في السكن الاستثماري معاملة الكويتي في السكن الخاص من حيث التعرفة شريطة ألا يكون متوافراً له سكن خاص أو لديه عنوان آخر غير العنوان المستأجر به.

وبمعنى آخر فإن سياسة ترشيد الاستهلاك والدعم لا تمتد إلى غاية حصر الاستفادة من دعم التعرفة عن الاستهلاك المسجل في عدد محدد من منازل السكن الخاص المملوكة للمواطن

نفسه، ثم إن الشرط الذي بمقتضاه يمكن للكويتي المستأجر في السكن الاستثماري أن يحظى بما يعامل به مواطنه في السكن الخاص ينطوي على تمييز غير مبرر ولا يسمح به صريح المادة (٢٩) من الدستور التي تنص على المساواة لدى القانون في الحقوق والواجبات، إذ لا يشترط القانون أن يكون دعم تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في السكن الخاص مقتصراً على منزل أو بيت واحد.

وعليه فقد أتى الاقتراح بقانون لمعالجة هذا النقص لاسيما وأن الظروف المناخية القاسية التي حتمت وجود دعم حكومي لهاتين الخدمتين حتى تكون في متناول جميع المستهلكين لا تبرر ما أثبتته الدراسات من وجود هدر واستخدام مفرط وغير رشيد، وأن الخطة الإعلامية الداعية إلى الترشيد التي باشرتها الوزارة المعنية لم تؤت ثمارها بسبب تدني التعرفة وعدم وجود المفهوم الاقتصادي المحفز للمستهلك للاستجابة للإجراءات الترشيدية.

ثم إن هناك من لا يكتفي بسكن رئيس أو اثنين وإنما يتاجر في السكن الاستثماري ويحقق عوائد من هذه التجارة حلالاً طيباً، ولكن ليس من الإنصاف ولا من المقبول أن تتحمل الدولة تكاليف دعم استهلاك وحدتي الكهرباء والماء في تلك المساكن إلى جانب استفادة أصحابها من الدعم في السكن الخاص.

إن هذا الاقتراح بقانون يهدف إلى حصر دعم تعرفة وحدتي الكهرباء والماء للمواطن في منزلين اثنين أو منزل وشاليه ملك ورفع الدعم عما زاد على ذلك، ويتوخى هذا الاقتراح إعطاء مدلول متكامل لسياسة ترشيد الدعم والاستهلاك في الوقت نفسه.

وهكذا فقد نصت المادة الأولى من هذا الاقتراح على إضافة مادة جديدة برقم (٣ مكررا) إلى القانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء نصها الآتي:

"يستفيد المواطن من دعم تعرفة وحدتي الكهرباء والماء في حدود منزلين اثنين أو منزل وشاليه ملك، وتطبق أسعار الاستهلاك الحقيقية دون دعم على ما عداهما. ".